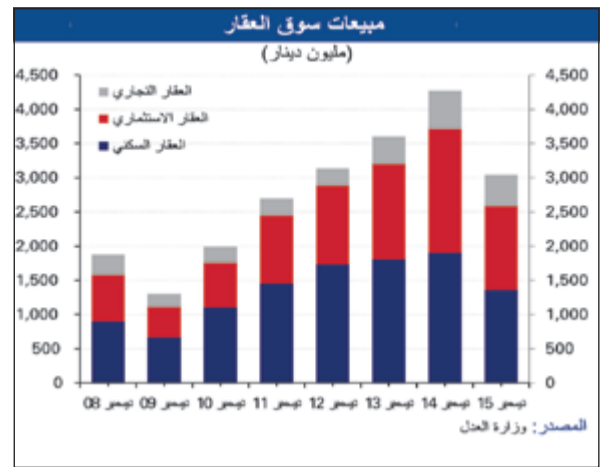


# نتيجة تراجع أسعار النفط والمخاوف من التطورات الإقليمية «الوطني»: 29% تراجع المبيعات العقارية في 2015



في مارس 2015 عند 178,4 نقطة، ليعود وبدأ بالارتفاع تدريجياً وبوتيرة ثابتة إلى 199,7 نقطة في سبتمبر 2015. المؤشر نشاطه لينتهي العام عند 189 نقطة أو ارتفاع بواقع 0,8% خلال العام. واختتم التقرير بالقول ان مؤشر قطاع العقار الاستثماري لأسعار المباني 2015 وظل محافظاً على مستواه المرتفع نسبة الى مستوياته السابقة، وبالرغم من ارتفاعه خلال العام فقد تباطأ المؤشر في ديسمبر بواقع 4,5% على أساس سنوي.

وأشار التقرير إلى أن مؤشر قطاع العقار السكني لأسعار المنازل استقر خلال شهر ديسمبر عند 173,4 نقطة تراجعاً عن العام الماضي بواقع 6,2%، مشيراً إلى أنه وعلى الرغم من تباطؤ نمو هذا المؤشر أكثر من عامين، فإن الحركة التصحيحية جاءت بطيئة وتدرجية. فقد حافظ المؤشر على قوته وارتفاعه حتى أغسطس من العام 2015. وأنهى مؤشر قطاع العقار السكني لأسعار الأراضي العام عند مستوى ثابت بعد ان استمر في التراجع منذ أكتوبر من العام 2013 ليصل بعد ذلك إلى أقل مستوى له

صفقات بلغت قيمتها 43 مليون دينار وكانت أكبر صفقة لبنى في السالمية بقيمة 10,4 ملايين دينار. وقال التقرير إنه على الرغم من تباطؤ نشاط العقار خلال العام، حافظت الأسعار على قوتها نسبياً خلال النصف الأول من 2015 لتبدأ بالتباطؤ خلال الربع الأخير من العام. وواجهت مؤشرات الأسعار ضغوطاً خلال شهر ديسمبر وصعوبة في الحفاظ على نموها السنوي. إذ استمر مؤشر المنازل السكنية في التراجع خلال ديسمبر بينما حافظ مؤشر الأراضي السكنية على ثباته.

المبيعات تراجعاً بواقع 41% على أساس سنوي. وأوضح تقرير الوطني أن الارتفاع في عدد الصفقات بواقع 12% على أساس سنوي يشير إلى ارتفاع الإقبال على الصفقات الصغيرة بصورة طفيفة. وسجل قطاع العقار التجاري أداء جيداً مقارنة بالقطاعات الأخرى. إذ استطاعت المبيعات الحفاظ على قوة مستوياتها كتلك التي سجلتها في العام 2014 نظراً للإقبال على العقار في حين ستهام ايران الجانب الأعم في تراجعاً بواقع 18% لتصل إلى 455 مليون دينار. وقد سجل القطاع في شهر ديسمبر

أن يعزى عزوف البعض من شراء المنازل إلى قيام الحكومة بتوزيع 12 ألف وحدة سكنية في السنة المالية 2014-2015 وأعطتها توزيع 12 ألف وحدة سكنية إضافية خلال السنة المالية الحالية. وأكد التقرير أن النشاط العقاري في القطاع الاستثماري خلال 2015 سجل تراجعاً والذي تشكل المباني السكنية معظمه، فقد بلغت المبيعات في هذا القطاع 1,27 مليار دينار، كما بلغت الصفقات 1,441 مليار دينار بتراجع بواقع 32% و16% مقارنة مع تقديرات عام 2015، وذلك على نحو يتفق وتقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية. هذا على الرغم من الانتعاش الاقتصادي المتوقع في العديد من الدول المستهلكة للنفط بما فيها الولايات المتحدة.

وأضاف التقرير أن نشاط المبيعات في القطاع السكني شهد ركوداً بعد أن سجل أداء قويا دام 4 سنوات بلغت الأسعار خلالها الضعف تقريبا، فقد بلغ إجمالي المبيعات السكنية 1,4 مليار دينار في 2015 و126,9 مليون دينار خلال شهر ديسمبر، وتراجعت المبيعات وعدد الوحدات السكنية بواقع 28% و33% خلال العام على التوالي. وشهدت المبيعات تسارعا خلال شهر ديسمبر مقارنة بالأسهر الماضية ولكنها لا تزال عند مستوى أقل من ذلك الذي شهدته في ديسمبر من العام 2014. ومن الممكن

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن المبيعات العقارية بالكويت في 2015 سجلت تراجعاً بلغ 29% بعد أن شهدت مستويات قياسية خلال العام 2014، حيث جاء تراجع نشاط سوق العقار في الكويت بتأثير من تراجع أسعار النفط وما صاحبه من مخاوف وتطورات إقليمية. وأشار إلى أن أسعار العقار هدأت بصورة ملحوظة، فقد سجل مؤشر المنازل السكنية والمباني الاستثمارية تراجعاً في النمو السنوي في الربع الأخير من العام بينما استطاع مؤشر الأراضي السكنية أن ينهيه العام عند مستوى ثابت.

تنتشر «الأنباء» تقريراً خاصاً أعده مدير مكتب التداول في شركة «كافيو» نورس حافظ حول أوضاع الأسواق العالمية خلال 2016 نتيجة لانخفاض أسعار النفط، وفيما يلي أبرز التفاصيل:

كانت بداية عام صعبة للأسواق العالمية، حيث ارتفعت أصوات الخوف في آذان المستثمرين جراء تراجع أداء الاقتصادات الناشئة بالتزامن مع الكشف عن خسائر تكبدتها شركات الطاقة والتعدين والصناعة حول العالم نتيجة لانخفاض أسعار النفط والمعادن وضعف القطاع الصناعي الذي يمثل ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي والذي يقف على حافة الانكماش.

إن استمرار تفوق المعروض على الطلب جراء تكسد المخزونات النفطية والمعادن الصناعية بسبب انخفاض وتيرة نمو الطلب عليها أدى لانخفاض حاد في أسعار منتجات تلك الشركات مما أحق الخسائر بها ويدفع عدداً منها نحو الإفلاس.

بالطبع فإن حجم تأثير تلك الشركات على الاقتصادات يختلف من اقتصاد لآخر وفق درجة الاعتماد عليها لدفع النمو وفق عائدات مشتقات الطاقة أو صادرات المعادن مما يؤدي لآثار مباشرة يضر بتلك القطاعات وأثر غير مباشر يمتد لباقي القطاعات فيجبر أن تسرى تضرراً لقطاع ما فإن ذلك يعني تسريحاً للعمال وارتفاعاً للبطالة وتراجعاً تدريجياً بالإقبال يؤدي للتأثير سلباً على الطلب على السلع والخدمات للقطاعات الأخرى.

وتمثل الديون في الدول النامية هاجساً لدى الكثيرين، حيث ما يخيف ليس ارتفاع حجم الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الماضية بل قدرة تلك الاقتصادات على التغلب على صعوبات الوضع الراهن في ظل شهرتها بضعف الشفافية مما قد يشكل مفاجأة صادمة للأسواق في حال فشلت في تجاوز التغيرات الحالية من خروج مستمر للأموال من أسواقها مع تباطؤ اقتصادي يصيبها مرفق بارتفاع تكلفة خدمة الدين جراء ارتفاع الدولار الأميركي 20% خلال عام ونصف العام مما دفع الأسواق للمخاطرة عن رغبة المخاطرة عبر بيع الأسهم والإقبال على شراء الذهب والسندات وعمليات التمويل كاليورو والين والفرك السويسري.

انخفاض التضخم بدوره يؤدي أيضاً لارتفاع المخاطر جراء انخفاض وتيرة ارتفاع الأسعار مما يخفض توقعات ربحية الشركات ويقلص من مشاريعها للنمو.

انخفاض أسواق الأسهم العالمية يقاوم الأمر سوءاً حيث تنخفض قيمة الاستثمارات وتتدهور معها قيم كثير من الأصول الأخرى.

ونتوقع في «كافيو» أن تسعى البنوك المركزية لزيادة التحفيز في العام الحالي لمحاولة دعم الشركات التي تتعرض لصعوبات في التمويل في ظل انخفاض الثقة في الأسواق واحتمالية المزيد من شح السيولة.

## «نور» تسدد 4,3 ملايين دينار لـ «الأهلي الكويتي»

أعلنت شركة نور للاستثمار المالي عن سداد مبلغ 4,3 ملايين دينار لبنك الأهلي الكويتي، الخميس الماضي، وهو جزء من أصل الدين المستحق للبنك، وذلك بموجب خطة إعادة جدولة ديون الشركة لدى

أعلنت شركة نور للاستثمار المالي عن سداد مبلغ 4,3 ملايين دينار لبنك الأهلي الكويتي، الخميس الماضي، وهو جزء من أصل الدين المستحق للبنك، وذلك بموجب خطة إعادة جدولة ديون الشركة لدى

أعلنت شركة نور للاستثمار المالي عن سداد مبلغ 4,3 ملايين دينار لبنك الأهلي الكويتي، الخميس الماضي، وهو جزء من أصل الدين المستحق للبنك، وذلك بموجب خطة إعادة جدولة ديون الشركة لدى

## 12% تراجع الاستثمارات بالنفط والغاز في 2016 إلى 522 مليار دولار

برميل، كما بلغت 482,3 مليون برميل في الأول من يناير 2016.

أما بالنسبة لمنظمة أوبك، فإن إدارة معلومات الطاقة الأميركية تتوقع أن يرتفع إنتاجها بنحو نصف مليون برميل يوميا، من الزيادة أي بواقع 300 ألف برميل يوميا.

وفي عام 2016 من المتوقع أن يتراجع إنتاج الدول من خارج المنظمة للمرة الأولى منذ 2008 فيما يتراجع الإنتاج الأميركي إلى 8,7 ملايين برميل يوميا مقارنة مع تقديرات عام 2015 البالغة 9,4 ملايين برميل.

أما في جانب الاستثمار، فتتوقع الإدارة أن تتراجع الاستثمارات العالمية في قطاع النفط والغاز في 2016 إلى 522 مليار دولار بانخفاض نسبته 12% على أساس سنوي، وبنسبة 28% عن مستويات 2014، ليؤثر بصورة عكسية على إنتاج النفط.

ويعتقد الاقتصاديون أن أسعار النفط المنخفضة يجب أن تقلص الفرص أمام السلع الأخرى، حيث يتوقعون أن يكون للأسعار الحالية تداعيات متباينة على الصناعات المختلفة، منها على سبيل المثال القطاع المصرفي، حيث تم توزيع ما يصل إلى 133 تريليون روبية اندونيسية على شركات النفط والغاز الاندونيسية، والتي ستتمخض في الغالب عن زيادة في القروض المتعثرة وغير المنتجة بسبب التوقعات بعجز هذه الشركات عن السداد.

محمود عيسى

قالت صحيفة جاكربا بوست ان الصين ثاني اضعف دولة مستهلكة للنفط في العالم تتوقع تراجع الناتج المحلي الاجمالي لديها الى 6,3% مقارنة مع تقديرات عام 2015 البالغة 6,8%، وبالتالي فإن الصحيفة تتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط ومشتقات الوقود السائلة الأخرى فقط بنحو 1,4 مليون برميل يوميا في عامي 2016 و2017 مقارنة مع مستويات عام 2015، وذلك على نحو يتفق وتقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية. هذا على الرغم من الانتعاش الاقتصادي المتوقع في العديد من الدول المستهلكة للنفط بما فيها الولايات المتحدة.

أما بالنسبة لسدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الايوسد) فتتوقع الصحيفة أن يشهد الطلب فيها على النفط نمواً بواقع 300 ألف برميل يوميا خلال 2016، مقابل 1,1 مليون برميل يوميا للدول غير الأعضاء في المنظمة في عامي 2016 و2017 مستمداً الدعم من خلال نمو الطلب في الشرق الأوسط وأوراسيا.

ومضت الصحيفة الى القول ان مخزونات الطاقة لدى دول منظمة الايوسد ستستمر في الارتفاع خلال 2016 لتصل الى 13,13 مليارات برميل، في حين يتنامى الجانب الأكبر منه خلال النصف الأول من العام، أما في 2015 فتشير التقديرات الى ان المخزونات قد ارتفعت بواقع 1,9 مليار

## هل ستبقى مخاوف الأسواق العالمية في 2016؟

نورس حافظ

كانت بداية عام صعبة للأسواق العالمية، حيث ارتفعت أصوات الخوف في آذان المستثمرين جراء تراجع أداء الاقتصادات الناشئة بالتزامن مع الكشف عن خسائر تكبدتها شركات الطاقة والتعدين والصناعة حول العالم نتيجة لانخفاض أسعار النفط والمعادن وضعف القطاع الصناعي الذي يمثل ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي والذي يقف على حافة الانكماش.

إن استمرار تفوق المعروض على الطلب جراء تكسد المخزونات النفطية والمعادن الصناعية بسبب انخفاض وتيرة نمو الطلب عليها أدى لانخفاض حاد في أسعار منتجات تلك الشركات مما أحق الخسائر بها ويدفع عدداً منها نحو الإفلاس.

بالطبع فإن حجم تأثير تلك الشركات على الاقتصادات يختلف من اقتصاد لآخر وفق درجة الاعتماد عليها لدفع النمو وفق عائدات مشتقات الطاقة أو صادرات المعادن مما يؤدي لآثار مباشرة يضر بتلك القطاعات وأثر غير مباشر يمتد لباقي القطاعات فيجبر أن تسرى تضرراً لقطاع ما فإن ذلك يعني تسريحاً للعمال وارتفاعاً للبطالة وتراجعاً تدريجياً بالإقبال يؤدي للتأثير سلباً على الطلب على السلع والخدمات للقطاعات الأخرى.

وتمثل الديون في الدول النامية هاجساً لدى الكثيرين، حيث ما يخيف ليس ارتفاع حجم الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الماضية بل قدرة تلك الاقتصادات على التغلب على صعوبات الوضع الراهن في ظل شهرتها بضعف الشفافية مما قد يشكل مفاجأة صادمة للأسواق في حال فشلت في تجاوز التغيرات الحالية من خروج مستمر للأموال من أسواقها مع تباطؤ اقتصادي يصيبها مرفق بارتفاع تكلفة خدمة الدين جراء ارتفاع الدولار الأميركي 20% خلال عام ونصف العام مما دفع الأسواق للمخاطرة عن رغبة المخاطرة عبر بيع الأسهم والإقبال على شراء الذهب والسندات وعمليات التمويل كاليورو والين والفرك السويسري.

انخفاض التضخم بدوره يؤدي أيضاً لارتفاع المخاطر جراء انخفاض وتيرة ارتفاع الأسعار مما يخفض توقعات ربحية الشركات ويقلص من مشاريعها للنمو.

انخفاض أسواق الأسهم العالمية يقاوم الأمر سوءاً حيث تنخفض قيمة الاستثمارات وتتدهور معها قيم كثير من الأصول الأخرى.

ونتوقع في «كافيو» أن تسعى البنوك المركزية لزيادة التحفيز في العام الحالي لمحاولة دعم الشركات التي تتعرض لصعوبات في التمويل في ظل انخفاض الثقة في الأسواق واحتمالية المزيد من شح السيولة.

كانت بداية عام صعبة للأسواق العالمية، حيث ارتفعت أصوات الخوف في آذان المستثمرين جراء تراجع أداء الاقتصادات الناشئة بالتزامن مع الكشف عن خسائر تكبدتها شركات الطاقة والتعدين والصناعة حول العالم نتيجة لانخفاض أسعار النفط والمعادن وضعف القطاع الصناعي الذي يمثل ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي والذي يقف على حافة الانكماش.

إن استمرار تفوق المعروض على الطلب جراء تكسد المخزونات النفطية والمعادن الصناعية بسبب انخفاض وتيرة نمو الطلب عليها أدى لانخفاض حاد في أسعار منتجات تلك الشركات مما أحق الخسائر بها ويدفع عدداً منها نحو الإفلاس.

بالطبع فإن حجم تأثير تلك الشركات على الاقتصادات يختلف من اقتصاد لآخر وفق درجة الاعتماد عليها لدفع النمو وفق عائدات مشتقات الطاقة أو صادرات المعادن مما يؤدي لآثار مباشرة يضر بتلك القطاعات وأثر غير مباشر يمتد لباقي القطاعات فيجبر أن تسرى تضرراً لقطاع ما فإن ذلك يعني تسريحاً للعمال وارتفاعاً للبطالة وتراجعاً تدريجياً بالإقبال يؤدي للتأثير سلباً على الطلب على السلع والخدمات للقطاعات الأخرى.

وتمثل الديون في الدول النامية هاجساً لدى الكثيرين، حيث ما يخيف ليس ارتفاع حجم الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الماضية بل قدرة تلك الاقتصادات على التغلب على صعوبات الوضع الراهن في ظل شهرتها بضعف الشفافية مما قد يشكل مفاجأة صادمة للأسواق في حال فشلت في تجاوز التغيرات الحالية من خروج مستمر للأموال من أسواقها مع تباطؤ اقتصادي يصيبها مرفق بارتفاع تكلفة خدمة الدين جراء ارتفاع الدولار الأميركي 20% خلال عام ونصف العام مما دفع الأسواق للمخاطرة عن رغبة المخاطرة عبر بيع الأسهم والإقبال على شراء الذهب والسندات وعمليات التمويل كاليورو والين والفرك السويسري.

انخفاض التضخم بدوره يؤدي أيضاً لارتفاع المخاطر جراء انخفاض وتيرة ارتفاع الأسعار مما يخفض توقعات ربحية الشركات ويقلص من مشاريعها للنمو.

انخفاض أسواق الأسهم العالمية يقاوم الأمر سوءاً حيث تنخفض قيمة الاستثمارات وتتدهور معها قيم كثير من الأصول الأخرى.

ونتوقع في «كافيو» أن تسعى البنوك المركزية لزيادة التحفيز في العام الحالي لمحاولة دعم الشركات التي تتعرض لصعوبات في التمويل في ظل انخفاض الثقة في الأسواق واحتمالية المزيد من شح السيولة.

كانت بداية عام صعبة للأسواق العالمية، حيث ارتفعت أصوات الخوف في آذان المستثمرين جراء تراجع أداء الاقتصادات الناشئة بالتزامن مع الكشف عن خسائر تكبدتها شركات الطاقة والتعدين والصناعة حول العالم نتيجة لانخفاض أسعار النفط والمعادن وضعف القطاع الصناعي الذي يمثل ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي والذي يقف على حافة الانكماش.

إن استمرار تفوق المعروض على الطلب جراء تكسد المخزونات النفطية والمعادن الصناعية بسبب انخفاض وتيرة نمو الطلب عليها أدى لانخفاض حاد في أسعار منتجات تلك الشركات مما أحق الخسائر بها ويدفع عدداً منها نحو الإفلاس.

بالطبع فإن حجم تأثير تلك الشركات على الاقتصادات يختلف من اقتصاد لآخر وفق درجة الاعتماد عليها لدفع النمو وفق عائدات مشتقات الطاقة أو صادرات المعادن مما يؤدي لآثار مباشرة يضر بتلك القطاعات وأثر غير مباشر يمتد لباقي القطاعات فيجبر أن تسرى تضرراً لقطاع ما فإن ذلك يعني تسريحاً للعمال وارتفاعاً للبطالة وتراجعاً تدريجياً بالإقبال يؤدي للتأثير سلباً على الطلب على السلع والخدمات للقطاعات الأخرى.

وتمثل الديون في الدول النامية هاجساً لدى الكثيرين، حيث ما يخيف ليس ارتفاع حجم الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الماضية بل قدرة تلك الاقتصادات على التغلب على صعوبات الوضع الراهن في ظل شهرتها بضعف الشفافية مما قد يشكل مفاجأة صادمة للأسواق في حال فشلت في تجاوز التغيرات الحالية من خروج مستمر للأموال من أسواقها مع تباطؤ اقتصادي يصيبها مرفق بارتفاع تكلفة خدمة الدين جراء ارتفاع الدولار الأميركي 20% خلال عام ونصف العام مما دفع الأسواق للمخاطرة عن رغبة المخاطرة عبر بيع الأسهم والإقبال على شراء الذهب والسندات وعمليات التمويل كاليورو والين والفرك السويسري.

انخفاض التضخم بدوره يؤدي أيضاً لارتفاع المخاطر جراء انخفاض وتيرة ارتفاع الأسعار مما يخفض توقعات ربحية الشركات ويقلص من مشاريعها للنمو.

انخفاض أسواق الأسهم العالمية يقاوم الأمر سوءاً حيث تنخفض قيمة الاستثمارات وتتدهور معها قيم كثير من الأصول الأخرى.

ونتوقع في «كافيو» أن تسعى البنوك المركزية لزيادة التحفيز في العام الحالي لمحاولة دعم الشركات التي تتعرض لصعوبات في التمويل في ظل انخفاض الثقة في الأسواق واحتمالية المزيد من شح السيولة.

الشركة المتحدة للترفيه والسياحة والترفيه  
United Entertainment & Tourism Co. S.A.K. UOTC

### إعلان توزيع الأرباح

يسر الشركة المتحدة للترفيه والسياحة أن تعلن للسادة المساهمين الكرام عن بدء توزيع الأرباح التقديرية بواقع 5% (5 فلس لكل سهم) من رأس مال الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية يوم الخميس الموافق 07 يناير 2016.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالاستلام مراجعة الشركة الخيرية لحفظ الأوراق المالية (وحدة سجلات المساهمين) الشرق - شارع مبارك الكبير - عمارة زيد الكاظمي، الدور الرابع - مقابل بنك الخليج الرئيسي.

اعتباراً من يوم الأحد الموافق 07 فبراير 2016.

خلال مواعيد العمل الرسمية : من الأحد إلى الخميس من الساعة 9:00 صباحاً حتى الساعة 2:30 ظهراً هاتف (22250600 - 22250610 - 22250616)

مصطحبين معهم : - البطاقة المدنية الأصلية للأفراد - صورة من السجل التجاري للشركات - علي أن يكون الحضور شخصي أو ما يتوب عنه بموجب تفويض واعتماد توقيع أو مصادقة توقيع.

والله الموفق...

مجلس الإدارة

### نحن نخلق فرصاً تجعل المال يعشق الاستثمار

قدما عروض خرافية في السابق..

لكن القمة لم تأت بعد!

28% شعار الحملة لا تشترى شقة في مشروع عمارة سكنية ملك حر رأس مال المشروع 5.8 مليون دك الأرباح المحققة 2.2 مليون دك عائد الاستثمار 28% مدة تسويق المشروع 3 شهور

25.3% شعار الحملة كريستوف زوتانو لمشروع شقق فندقية - ليزرهود سيتي رأس مال المشروع 8.8 مليون دك الأرباح المحققة 4.1 مليون دك عائد الاستثمار 25.3% مدة تسويق المشروع 3 شهور

22% شعار الحملة Now or Never قبل يمتدح إيجا بيرليت رأس مال المشروع 4 مليون دك الأرباح المحققة 1.5 مليون دك عائد الاستثمار 22% مدة تسويق المشروع 3 شهور

أداء صندوق الدار العقاري شركة الدار لإدارة الأصول الاستثمارية (إدام) كما في 31 يناير 2016

صافي قيمة الوحدة	1.397 دك
العائد الشهري	0.30%
العائد منذ بداية السنة	0.30%
العائد منذ بدء النشاط	101.82%
مبلغ الزكاة لكل وحدة	0.003471 دك

صندوق استثماري يدار حسب أحكام الشريعة الإسلامية الغراء

الإشراك شهري - الاسترداد نصف سنوي

www.adamco.com

الإستفسار: 1 80 66 222 4059 - إدارة التسويق والخدمات الخاصة شرق - شارع الشهداء - مركز الزيادة - الدور 31 لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني www.adamco.com

المركز الرئيسي/ الكويت، السالمية، شارع الخليج العربي خلف فندق هولنديان، برج الراس Basement, 3rd, 4th, 5th, 8th & 9th floors

25730729 / 90049003 / 60000599 / 50060015 / 55488843

www.tmas.com.kw

REAL ESTATE It's all about trust

الإستفسار: 1 80 66 222 4059 - إدارة التسويق والخدمات الخاصة شرق - شارع الشهداء - مركز الزيادة - الدور 31 لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني www.adamco.com